

من

تراب (١٨٦) إباحة الجرم؟! (*)

الطريق!

أعرف أن السلطات لا تكف ولن تكف عن التلصص وعن استراق السمع ومراقبة الاتصالات التليفونية وغيرها .. ولكن لم ينازع أحد، وأقرت أحكام القضاء، أن هذا التتصت عمل باطل غير مشروع .. ويجاوز عدم المشروعية إلى مساعلة الفاعل عن هذه الجريمة التي جرمت المادة (٣٠٩ مكررًا) عقوبات كل صورها وأساليبها وعاقبت بالحبس كل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة سواء بالمراقبة أو بالتتصت واستراق السمع أو التصوير أو النقل أو التسجيل، ومدت العقاب إلى حد تغليظه على الموظف العام الذي يرتكب شيئاً من ذلك اعتماداً على سلطة وظيفته، مع مصادرة الأجهزة المستخدمة ومحو أو إعدام التسجيلات المتحصلة منها !

أن يجري التتصت وانتهاك حرمة الحياة الخاصة في الخفاء شيء، وأن يعلن ذلك جهاراً نهاراً - شيء آخر!

لذلك تعجبت ودهشت حتى النخاع من تصريحات قيل بصحيفة البديل، بالعنوان الرئيسي لصفحتها الأولى (٢٥ / ١٢) - إنها صدرت من وزير الاتصالات في أحد لقاءات أندية الروتاري قال فيها " نعم .. نسمح لأجهزة الأمن بالتتصت على مكالمات المواطنين " ! .. وفي تفاصيل إجاباته على أسئلة مندوب الجريدة : " نعم نسمح للأجهزة الأمنية بالتتصت على مكالمات المواطنين الشخصية سواء عبر الهاتف المحمول أو الأرضي وهذا يحدث - على حد تعبيره - في العالم كله " .. مضيئاً :

(*) المال ٢٠٠٩/١/١

" مش معقول هندخل كل الأعداد دى فى خدمة التليفون وهنسيب البلد بدون ضوابط .. إذا لم نسمح بالتتصت فهذا يعنى أن أحدًا من المستثمرين لن يأتى إلينا . أنتم أنفسكم - يقصد الصحفيين - تسألون عندما يحدث شىء فى البلد أين دور الدولة ؟، ونحن نتيج التتصت لأنه لابد أن يكون هناك دور للدولة . التتصت ليس مسألة بسيطة بل تحكمها قواعد ونحتاج إلى إمكانيات وتكنولوجيا خاصة للقيام بهذا الدور . ورغم أن " الوزارة " تسمح لبعض الأجهزة الأمنية بالتتصت على المكالمات إلا أن الحكومة لا تملك القدرة على التتصت على (٤٠) مليون مشترك فى خدمة المحمول " ! ومع أننى لم أفهم، ولم يفصح السيد الوزير، عن لماذا لن يأتى المستثمرون إلى مصر إذا لم تسمح الوزارة بالتتصت على مكالمات المواطنين، ومع محاولات التجميل غير المقنعة فى التصريحات اللاحقة للوزارة، فإننى تعجبت أكثر من قالة إن إباحة التتصت - الذى جرمه القانون - لابد منها لكى يكون هناك دور للدولة !

فهل دور الدولة أن تخالف القانون الذى وضعت وأن تضرب به عرض الحائط ؟! وهل دور الدولة أن تنتهك أو تبيح بإطلاق - وعلى خلاف القانون - انتهاك حرمة الحياة الخاصة لمواطنيها ؟! وهل تفويض الشعب للدولة مطلق بلا حدود ويسمح لها بأن يرد وبالأعلى عليه فتضيع وتنتهك الحرمات ويُعصف بالحريات وتُستباح الحياة الخاصة للمواطنين ؟!

ظنى أن السيد الوزير فات عليه فى هذه التصريحات، أنها تسند إلى موظفى الوزارة السامحين بالتتصت - الاشتراك بالاتفاق والمساعدة فى جرائم تتصت أتمها قانون العقوبات وفرض لها عقوبات، وأنها بذلك تخرج عن كل مألوف فى وجوب احترام الشرعية، فأن تخالف الشرعية فى الخفاء - فهذه جريمة إذا انكشف عنها الغطاء وقام عليها الدليل، أما الإعلان جهارًا نهارًا عن مخالفة الشرعية علنًا، والتحدى لذلك بأسباب لم يجعلها القانون سببًا لإباحة الجريمة، فإنه - أى هذا الإعلان - سابقة غير مسبوقة وتعصف - ولا أظن أن هذا مقصد السيد الوزير - بمشروعية الدولة

ذاتها وتخلخل كل مبادئ وقواعد الشرعية التى تقوم عليها الدولة وتحكم المجتمع وحقوق المحكومين أمام سلطات الحكومة ! . فهل يبقى لشعب مصر حقوق بعد هذا التصريح المريع ؟!